

دورة تدريبية في الأنظمة القانونية المقارنة: القانون العرفي والقانون المدني في الأعمال العابرة للحدود

18 – 22 أكتوبر 2027

روما





دورة تدريبية في الأنظمة القانونية المقارنة: القانون العرفي والقانون المدني في الأعمال العابرة للحدود

المرجع: 34512_707 التاريخ: 18 - 22 أكتوبر 2027 المكان: روما الرسوم: GBP 5500

ملخص البرنامج

الأنظمة القانونية المقارنة محور دورة تدريبية تمتد أسبوعاً للمستشارين القانونيين في الشركات والمديرين التجاريين ومديري العقود على المستوى الإداري، ويخرج منها كل مشارك دليل اتفاقية عابرة للحدود لصفقة واحدة. يقرأ أطراف ينتمون إلى القانون العرفي والقانون المدني البند نفسه قراءتين مختلفتين، ولا يظهر الفرق إلا عند نشوء نزاع. وينتقل البرنامج من كيفية استخراج كل نظام للقواعد وترتيبها إلى تفسير العقود والجزاءات والإثبات والقانون الواجب التطبيق وجهة الفصل، بحالات من التجارة والإنشاءات والخدمات المالية. تقدم مارس للتدريب المملكة المتحدة هذا البرنامج في الأنظمة القانونية المقارنة لمجموعات من منظمات مختلفة.

المبررات المؤسسية

قد يكون البند المألوف في نظام قانوني غير قابل للتنفيذ في نظام آخر أو زائداً عن الحاجة أو مقروءاً قراءة مختلفة. وحين تتبع الصياغة نموذجاً واحداً من بلد المنشأ، يكتشف الأطراف الفروق في واجب حسن النية والجزاءات المتاحة وإجراءات الكشف عن المستندات بعد بدء النزاع فقط. ويتيح أسلوب المقارنة المشترك للقادة توقع هذه الفروق والصياغة على نحو يتجنبها واختيار القانون والجهة عن قصد لا عن عادة.

- منازعات العقود: تنخفض حين تعالج فروق التفسير والجزاءات قبل التوقيع.
- مدة التفاوض: تقصر حين تحدد افتراضات الطرف المقابل القانونية مبكراً.
- مخاطر التنفيذ: تنخفض حين يختار القانون الواجب التطبيق وجهة الفصل مع النظر إلى التنفيذ.

المبادئ والأساس المعرفي

- مبادئ UNIDROIT للعقود التجارية الدولية: مرجع محايد في الانعقاد وحسن النية والتفسير والجزاءات، ويطبق في الجلستين 2 و3.
- مبادئ لاهاي بشأن اختيار القانون في العقود التجارية الدولية Hague Principles: توجه كيفية اختيار الأطراف للقانون الحاكم للعقد، وتطبق في الجلسة 4.
- اتفاقية نيويورك بشأن الاعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية وتنفيذها: تؤطر تنفيذ أحكام التحكيم عبر الحدود، وتطبق في الجلسة 4.



المشاركون المستهدفون

- المستشارون القانونيون في الشركات الذين يراجعون الاتفاقيات ويفاوضون عليها مع أطراف من أنظمة قانونية أخرى.
- المدبرون التجاريون الذين يوقعون العقود العابرة للحدود.
- مدبرو العقود الذين يتابعون تنفيذ الاتفاقيات ويديرون المطالبات الناشئة عنها.
- قادة الشؤون القانونية والامتثال الذين يعرضون على المجالس التعرض للأنظمة الأجنبية.
- مدبرو المنازعات الذين يوصون بجهة الفصل ويكلفون المستشارين الخارجيين.

يأتي المشاركون عادة من شركات التجارة ومجموعات الإنشاءات والمصارف والمصنعين.

مخرجات التعلم

1. سيكون المشاركون قادرين على مقارنة كيفية استخراج القانون العرفي والقانون المدني للقواعد وترتيبها وتطبيقها.
2. سيكون المشاركون قادرين على تقييم المآل المرجح لتفسير بند في كل نظام.
3. سيكون المشاركون قادرين على تشخيص الفروق في الجزاءات وحدود المسؤولية وقواعد الإثبات.
4. سيكون المشاركون قادرين على بناء بند للقانون الواجب التطبيق وجهة الفصل لصفقة محددة.
5. سيكون المشاركون قادرين على ترتيب أولويات تعديلات الصياغة التي تخفف المخاطر عبر الأنظمة.
6. سيكون المشاركون قادرين على تبرير موقف تفاوضي بأسس قانونية يقبلها الطرفان.

هيكل البرنامج

اليوم 1: الأنظمة القانونية المقارنة: أسس القانون العرفي والقانون المدني

كيف ينشئ القانون العرفي والقانون المدني القواعد ويرتبها؟

- خريطة العائلات القانونية
- مخطط المصادر وتدرجها
- مقارنة التسبب بالسوابق والتقنين
- رسم بنية المحاكم
- ملف دور القاضي

اليوم 2: انعقاد العقد وتفسيره

كيف يبرم العقد ويقرأ في كل نظام؟



- اختبار الإيجاب والقبول والمقابل
- مقارنة السبب والرضا
- مقياس واجب حسن النية
- مصفوفة قواعد التفسير
- مراجعة بند الاتفاق الكامل والبنود النمطية

اليوم 3: الجزاءات والمسؤولية والإثبات

ما الذي يمكن استرداده، وكيف يثبت؟

- جدول التعويض والتنفيذ العيني
- اختبار الشرط الجزائي والمبلغ المتفق عليه
- فحص حدود المسؤولية
- مقارنة الكشف عن المستندات وتقديمها
- خطة أدلة الشهود والخبراء

اليوم 4: القانون الواجب التطبيق وجهة الفصل والتنفيذ

أي قانون وأي جهة يختارهما العقد؟

- شبكة اختيار القانون الواجب التطبيق
- مصفوفة القضاء والتحكيم
- ورقة صياغة شرط التحكيم
- خريطة مسارات التنفيذ
- فحص القواعد الآمرة والنظام العام

اليوم 5: دليل الاتفاقية العابرة للحدود لصفقة واحدة

هل تشكل السجلات السابقة دليلاً واحداً يستخدمه المفاوضون؟

- تطبيق مخطط المصادر وتدرجها من الجلسة 1
- اختبار مصفوفة قواعد التفسير من الجلسة 2
- مراجعة جدول التعويض والتنفيذ العيني من الجلسة 3
- فحص شبكة اختيار القانون من الجلسة 4
- إنجاز دليل الاتفاقية العابرة للحدود



المنهجية

يقوم البرنامج على تحليل الحالات انطلاقاً من اتفاقية توريد وخدمات مشتركة عابرة للحدود بين طرف من القانون العرفي وطرف من القانون المدني. يقارن المشاركون بنوداً جاهزة وملخصات أحكام ومراسلات، ثم يعدلون كل مخرج ليناسب صفقة من منظماتهم.

- نشاط مقترح: إعادة صياغة بند الاتفاق الكامل لطرف من النظام الآخر.
- نشاط مقترح: مطابقة طلب كشف مستندات مع قواعد الإثبات في كل نظام.
- نشاط مقترح: مناظرة بين القضاء والتحكيم في نزاع على سداد مستحقات.

المخرج الختامي

يعد كل مشارك دليل اتفاقية عابرة للحدود لصفقة واحدة. ويضم الدليل مقارنة بين النظامين وجدول تفسير للبنود وملاحظة عن الجزاءات والإثبات وتوصية بالقانون الواجب التطبيق وجهة الفصل وقائمة بمواقف التفاوض. ويستخدم الدليل في العمل لإحاطة فريق التفاوض وتكليف المستشار الخارجي ومراجعة مسودة الطرف المقابل.

الأسئلة الشائعة

هل يناسب تدريب الأنظمة القانونية المقارنة المديرين من غير حملة الدرجة القانونية؟

نعم، فالأنظمة القانونية المقارنة تدرس عبر حالات ونماذج جاهزة، ويفترض البرنامج خبرة في العقود أو التفاوض التجاري أو الاستشارات القانونية دون درجة علمية في القانون.

على أي مصادر يقوم تدريب الأنظمة القانونية المقارنة؟

يقوم تدريب الأنظمة القانونية المقارنة على مبادئ UNIDROIT للعقود التجارية الدولية ومبادئ لاهاي بشأن اختيار القانون واتفاقية نيويورك بشأن أحكام التحكيم.

كيف يستخدم الدليل الناتج عن تدريب الأنظمة القانونية المقارنة في العمل؟

يستخدم الدليل لإحاطة فريق التفاوض وتكليف المستشار الخارجي ومراجعة مسودة الطرف المقابل وشرح اختيار القانون الواجب التطبيق للمجلس.



بماذا يختلف تدريب الأنظمة القانونية المقارنة عن تدريب قانون العقود العام؟

يقارن تدريب الأنظمة القانونية المقارنة بين معالجة القانون العرفي والقانون المدني للعقود والجزاءات والإثبات، أما تدريب قانون العقود العام فيعلم قواعد نظام واحد.